



خطة العمل الوطنية للحكومة المنفتحة

2027-2024



OPEN
GOVERNMENT
MOROCCO

الدكومة المنفتحة بالمغرب
GOUVERNEMENT OUVERT MAROC

تقديم

لقد انخرط المغرب في مسار من الإصلاحات الرامية إلى ترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وتكريس مبادئ الشفافية ومكافحة الفساد، بغية استشراف المستقبل بآليات حكامه جديدة قادرة على استيعاب التطلعات المتجددة للمواطن المغربي ومنسجمة مع ما كرسه الدستور المغربي في هذا المجال .

وفي إطار تطلع بلادنا إلى ترسيخ هذا المسار الديمقراطي التنموي، انخرطت الحكومة المغربية في مبادرة شراكة الحكومة المنفتحة (OGP) في أبريل 2018. وفي شهر ماي من سنة 2019، التحق مجلس النواب المغربي بالشق البرلماني من هذه المبادرة، كما انضم كل من مجلس جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، في أكتوبر 2020، وكذا مجلس جهة بني ملال-خنيفرة وجماعة تطوان في 2022، وخلال سنة 2024، انضمت كل من جهة سوس ماسة، وجهة الشرق، وجهة درعة تافيلالت، وجهة العيون الساقية الحمراء، وجماعة أكادير إلى البرنامج المحلي لمبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة. وبذلك يكون المغرب قد انخرط بمؤسساته الثلاث من حكومة، وبرلمان، وإدارة محلية في هذه المبادرة الدولية التشاركية.

وتماشيا مع التوصيات الدولية، ودعمًا لتعزيز الشفافية الشاملة في هذا الورش، تم إحداث بوابة وطنية للحكومة المنفتحة بالمغرب، www.gouvernement-ouvert.ma، لتمكين عموم المواطنين والمواطنات من الاطلاع على مضامين الالتزامات وتتبع مستوى تقدمها، وكذا التعرف على جميع المستجدات والمعلومات المتعلقة بهذا الورش. كما تشكل هذه البوابة أداة لتعزيز قنوات التفاعل بين الإدارة والمواطن، لاسيما من خلال فضاءات مخصصة لاستقبال المقترحات والملاحظات حول خطط العمل الوطنية للحكومة المنفتحة.

ولإنجاح هذا الورش الوطني الهام، تم وضع نظام حكامه خاص يعتمد على شراكة قوية مع المجتمع المدني. فالتمثيلية المتساوية بين المجتمع المدني وممثلي القطاعات العمومية في لجنة الإشراف المسؤولة عن إعداد وتتبع وتقييم التزامات الحكومة المنفتحة، وكذا التأسيس لنظام للتناوب بالنسبة لتمثيلية المجتمع المدني، مكن من قيادة ورش الحكومة المنفتحة في إطار من التكامل والتنسيق والتفاعل الإيجابي بين مختلف المتدخلين.

وقد أسهمت هذه الدينامية المشتركة في تفعيل التزامات المملكة المغربية المتضمنة في خطتي العمل الوطنيتين للحكومة المنفتحة للفترتين 2018-2020 و 2021-2023، حيث بلغت نسبة إنجازها الإجمالية على التوالي 84% و 83%.

وفي إطار استكمال الجهود المبذولة، تم إطلاق ورش إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة للفترة 2024-2027، وذلك وفق منهجية تشاركية تم التوافق بشأنها مع ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف. وتعتمد هذه المنهجية على 5 مراحل أساسية:

1. مرحلة تحديد المواضيع
 - دراسة وثائقية للمراجع الوطنية والدولية الرئيسية في المجالات المرتبطة بالحكومة المنفتحة؛
 - تحديد لائحة أولية للمواضيع ذات الأولوية؛
 - نشر اللائحة الأولية للمواضيع ذات الأولوية والتشاور حولها؛
 - اختيار واعتماد المواضيع النهائية.
2. مرحلة تجميع المقترحات
 - تحديد الفئات المستهدفة للمشاركة في اللقاءات التشارورية؛
 - إطلاق الدعوة لإيداع الأفكار / المقترحات عبر بوابة الحكومة المنفتحة؛
 - تنظيم اللقاءات التشارورية على المستوى الجهوي.
3. مرحلة تحليل المقترحات وتحديد الأولويات
 - تصنيف المقترحات التي تم تجميعها وتحديد الأولويات؛
 - المصادقة ونشر نتائج التصنيف وتحديد الأولويات.
4. مرحلة صياغة بطاقات الالتزامات المقترحة
 - تحديد معايير صياغة بطاقات الالتزامات؛
 - الصياغة التشارورية لبطاقات مشاريع الالتزامات؛
 - المصادقة على بطاقات "مشاريع الالتزامات"؛
 - نشر بطاقات "مشاريع الالتزامات".
5. مرحلة المصادقة وتبني خطة العمل الوطنية الثالثة
 - إجراء تشاور عمومي حول مشروع خطة العمل الوطنية الثالثة؛
 - وضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة العمل الوطنية، والتي تضم 12 التزاما في مجالات المساواة والشمولية، الشفافية والمشاركة، الجماعات الترابية المنفتحة، العدالة المنفتحة، الفضاء المدني؛
 - عرض مشروع خطة العمل الوطنية الثالثة على القطاعات المعنية قصد المصادقة على النسخة النهائية؛
 - اعتماد ونشر خطة العمل الوطنية الثالثة.

وفي هذا الإطار، تم تنظيم 4 لقاءات تشاورية جهوية، من أجل مناقشة أهم التحديات والإشكاليات المرتبطة بالمحاور العشرة المعتمدة في المرحلة الأولى، واقتراح حلول تم استثمارها من أجل إعداد خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة.

وقد عرفت اللقاءات التشاورية السالفة الذكر مشاركة فاعلين عموميين ومسؤولين بمختلف المؤسسات والإدارات المعنية بمواضيع هذه اللقاءات، كما شكلت مناسبة لتعبئة فعاليات المجتمع المدني المعنية على المستويين المحلي والجهوي للمساهمة في هذا الورش الوطني الهام.

موازة مع اللقاءات التشاورية، تم إطلاق فضاء رقمي خاص على مستوى بوابة الحكومة المنفتحة ["www.gouvernement-ouvert.ma"](http://www.gouvernement-ouvert.ma)، لتيسير التفاعل الرقمي والمشاركة في صياغة خطة العمل الوطنية الثالثة للحكومة المنفتحة، يتيح هذا الفضاء طرح الأفكار والاقتراحات وكذا التسجيل للمشاركة في اللقاءات التشاورية الجهوية.

والجدير بالذكر، أن هذه المرحلة، التي عرفت مشاركة حوالي 270 مواطن وفاعل جمعي، أسفرت عن تلقي مجموعة من المقترحات تم تقاسمها مع مختلف المؤسسات والإدارات المعنية من أجل تحليلها ودراستها وتحديد تلك التي يمكن إدراجها في إطار مشاريع التزامات للفترة 2024-2027.

في ختام هذه المرحلة من دراسة المقترحات المجمع، تم اقتراح مجموعة من مشاريع الالتزامات من طرف تسع مؤسسات وإدارات عمومية معنية. وقد خضعت هذه المشاريع، خلال اجتماعات الصياغة التشاركية لبطاقات الالتزامات المنعقدة بين ممثلي المجتمع المدني بلجنة الإشراف وممثلي الإدارات المعنية، للدراسة وإغناء المحتوى وكذا الترتيب حسب الأولوية والأثر التحويلي. بعد ذلك، تم إجراء مشاور عمومي حول بطاقات الالتزامات المقترحة عبر البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

بعد ذلك، تم إعداد ونشر النسخة النهائية لخطة العمل الوطنية الجديدة والتي تضم 12 التزاما في مجالات الشفافية والمشاركة، والفضاء المدني، والمساواة والشمولية، والعدالة المنفتحة، والجماعات الترابية المنفتحة.

وتماشيا مع مبادئ الشفافية والنشر الاستباقي للمعلومة، فقد تم نشر جميع المعلومات والأفكار المقترحة من طرف المواطنين والمجتمع المدني ومآلها والإحصائيات والتقارير المفصلة حول جميع مراحل الإعداد المشترك لخطة العمل الوطنية الجديدة على البوابة الوطنية للحكومة المنفتحة.

الشفافية والمشاركة

1. التشاور حول مراجعة قانون الحق في الحصول على المعلومات
2. تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها
3. تعزيز الشفافية والمشاركة في إعداد وتنفيذ النسخة الجديدة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

الفضاء المدني

4. تعزيز البيئة الداعمة لعمل جمعيات المجتمع المدني
5. تعزيز حرية الصحافة والنشر

المساواة والشمولية

6. تعزيز شمولية الولوج إلى الخدمات العمومية لفائدة المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية
7. تعزيز الشفافية حول نظام تقييم الإعاقة وضمان المشاركة في تنزيله
8. مواكبة دعم جمعيات المجتمع المدني لإحداث وحدات حماية الطفولة وتنزيل الأجهزة التربوية المندمجة لحماية الطفولة
9. البرنامج الوطني للتطوع

العدالة المنفتحة

10. تعزيز شمولية الولوج إلى خدمات العدالة وتحقيق المساواة بين المرتفقين مع احترام الخصائص الجهوية
11. تمكين المرأة من الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية

الجماعات الترابية المنفتحة

12. برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة

الإشكالية المطروحة:

بعد مرور 6 سنوات من إصدار القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات واستجابة للمطالب المتعددة للمجتمع المدني حول مراجعة هذا القانون، وتبعاً لمداولة لجنة الحق في الحصول على المعلومات حول الموضوع، ولتقرير النموذج التنموي الجديد، ولتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الحكومة المنفتحة بالمغرب، أضى من الضروري تقييم تفعيل هذا القانون وتحليل مواطن الخلل التي تعتريه من أجل إعداد واعتماد نسخة جديدة لهذا القانون.

الحل المقترح:

يتعلق الحل المقترح بمراجعة قانون الحق في الحصول على المعلومات بعد إنجاز دراسة تقييمية للقانون ولآليات تفعيله واقتراح الإجراءات والتحسينات المناسبة الخاصة به مع مختلف الفاعلين المعنيين، حيث سيتم في هذا الصدد:

- تشخيص وتقييم الوضعية الراهنة بتشاور مع الأطراف المعنية؛
- تحليل مخرجات التشخيص واعداد مسودة المشروع التعديلي؛
- التشاور العمومي حول مسودة المشروع التعديلي؛
- عرض المشروع التعديلي على مسطرة المصادقة.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
ابريل 2024	ماي 2024	إحداث لجنة مشتركة بين المؤسسات والهيئات المعنية بمراجعة القانون والتوافق حول مراحل ومحاو العمل والجدولة الزمنية
يونيو 2024	شتنبر 2024	تجميع ودراسة الرصيد الوثائقي وإنجاز دراسة مقارنة مع التجارب الدولية
شتنبر 2024	مارس 2025	تنظيم جلسات استماع مع فعاليات المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات الأكثر ارتباطاً بالموضوع
شتنبر 2024	مارس 2025	فتح فترة لمنظمات المجتمع المدني لإنجاز أنشطة في الموضوع والإدلاء بملاحظاتهم واقتراحاتهم
شتنبر 2024	مارس 2025	إطلاق منصة رقمية تفاعلية موجهة للمواطنين من أجل مشاركة آراءهم وملاحظاتهم المتعلقة بتطبيق القانون رقم 31.13
شتنبر 2024	مارس 2025	إنجاز دراسة استقصائية حول تطبيق القانون رقم 31.13
مارس 2025	ابريل 2025	دراسة وتحليل مخرجات الرصيد الوثائقي وجلسات الاستماع ومشاركة المواطنين والتجارب الدولية وتقرير الدراسة الاستقصائية
ابريل 2025	ماي 2025	اقتراح مداخل تعديل القانون رقم 31.13
ابريل 2024	يوليوز 2025	وضع مختبر ابتكار لتصميم مسار الحصول على المعلومات في إطار تشاركي
يوليوز 2024	شتنبر 2025	إعداد مسودة مشروع القانون التعديلي على ضوء المخرجات السابقة
شتنبر 2025	دجنبر 2025	نشر مسودة مشروع القانون التعديلي للعموم من أجل تلقي ملاحظات واقتراحات المواطنين بشأنها
شتنبر 2025	دجنبر 2025	تنظيم مناظرة وطنية حول مسودة القانون التعديلي
يناير 2026	مارس 2026	تنقيح المسودة الأولية للمشروع التعديلي للقانون على ضوء نتائج التشاور
يناير 2026	مارس 2026	إعداد مشروع القانون التعديلي
يناير 2026	مارس 2026	عرض مشروع القانون على مسطرة المصادقة

النتيجة المنتظرة:

تطوير تفعيل الحق في الحصول على المعلومات بالمغرب

مؤشرات التتبع:

- عدد اللقاءات والأنشطة التشارورية المنجزة
- عدد التوصيات الصادرة

مؤشرات الأثر:

- عدد التوصيات المفعله

2

تعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها

وكالة التنمية الرقمية

الإشكالية المطروحة:

في إطار تنفيذ الالتزامين 4 و10 المتعلقين بتعزيز نشر المعطيات المفتوحة وإعادة استعمالها، الذين تم إدراجهما على التوالي في خطة العمل الوطنية الثانية والثالثة للحكومة المنفتحة، قامت وكالة التنمية الرقمية، بتنسيق مع الجهات المعنية، باتخاذ مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتقنية والتكوينية والتوعوية/التحسيسية من أجل تسريع تطوير المعطيات العمومية المفتوحة على المستوى الوطني وتعزيز شفافية الإدارة تجاه المرتفقين (المواطنين والمقاولات).

وقد مكنت هذه الإجراءات من تحقيق إنجازات ملموسة من حيث انخراط المؤسسات والهيئات العمومية في تنزيل ورش المعطيات المفتوحة، وتوعوية وتقوية قدرات المسؤولين المعنيين بهذه المؤسسات والهيئات، والرفع من نشر المعطيات المفتوحة سواء على مستوى البوابة الوطنية للمعطيات المفتوحة أو البوابات القطاعية، وتعيين بعض الأطر التقنية الضرورية لمعالجة ونشر المعطيات المفتوحة.

لكن، ورغم كل هذه الإنجازات المذكورة والجهود المبذولة من طرف الوكالة وجميع الجهات المعنية لتسريع تنزيل برنامج العمل الوطني للمعطيات المفتوحة، فمازالت عملية نشر المعطيات وإعادة استعمالها لا ترقى للتطلعات المنشودة وهذا راجع لمجموعة من التحديات والإشكاليات التي يجب مواجهتها والتغلب عليها عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة للمضي قدما في تطوير مجال المعطيات المفتوحة على الصعيد الوطني وجعل المغرب من بين الدول الرائدة في هذا المجال على الصعيدين الجهوي والإقليمي.

وتتمثل أهم هذه التحديات/الإشكاليات فيما يلي:

- غياب إطار قانوني خاص بالمعطيات المفتوحة لتعزيز نشرها؛
- مدى استجابة المعطيات المنشورة لحاجيات وتطلعات المرتفقين، وملاءمتها للمعايير التقنية والأنظمة المرجعية الجاري بها العمل.

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام العمل على اعتماد الإطار القانوني الخاص بالمعطيات المفتوحة ومواصلة تشجيع وتحفيز مستعملي هذه المعطيات (المقاولات والباحثين والمجتمع المدني، إلخ)، على إعادة استعمال المعطيات المفتوحة المنشورة على البوابة الوطنية www.data.gov.ma لتطوير حلول مبتكرة وكذلك لتحسين جودة هذه المعطيات، وذلك من خلال تنظيم لقاءات تشاورية مع هؤلاء المستعملين وخصوصا فاعلي المجتمع المدني وتنظيم نسخ أخرى لها كاثون المعطيات المفتوحة ونشر حالات استعمال للمعطيات المفتوحة.

ومن بين الإجراءات المقترحة، نذكر ما يلي:

- اعتماد الإطار القانوني الخاص بالمعطيات المفتوحة والشروع في تطبيق مقتضياته فور المصادقة عليه؛
- العمل على تقييم جودة المعطيات المنشورة على البوابة من خلال التأكد من ملاءمتها للمعايير التقنية والأنظمة المرجعية الجاري بها العمل؛

- عقد لقاءات تشاورية مع الفاعلين غير الحكوميين (المقاولات والباحثين والمجتمع المدني وغيرهم) من أجل تحديد الحاجيات والمعطيات ذات الأولوية والأكثر طلبا من طرف هؤلاء الفاعلين؛
- مواصلة تنظيم هاكاثون المعطيات المفتوحة من أجل تحفيز المقاولات والباحثين والمجتمع المدني على إعادة استعمال المعطيات المفتوحة لتطوير حلول مبتكرة؛
- مواصلة تعميم تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية على الصعيد الجهوي من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة؛
- مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة؛
- تطوير خدمات تفاعلية على البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يونيو 2024	دجنبر 2025	اعتماد الإطار القانوني الخاص بالمعطيات المفتوحة والشروع في تطبيق مقتضياته فور المصادقة عليه
شتبر 2024	يناير 2025	العمل على تقييم جودة المعطيات المفتوحة المنشورة على البوابة من خلال التأكد من ملاءمتها للمعايير التقنية والأنظمة المرجعية الجاري بها العمل
أكتوبر 2024	دجنبر 2024	تنظيم لقاءات تشاورية وحملات تحسيسية مع مستعملي المعطيات المفتوحة (القطاع الخاص وخصوصا المقاولات الناشئة، المجتمع المدني، المجال الأكاديمي،...) من أجل استقاء آرائهم حول تنزيل ورش المعطيات المفتوحة وتوعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة
دجنبر 2024	دجنبر 2025	تنظيم هاكاثون المعطيات المفتوحة من أجل تحفيز المقاولات والباحثين والمجتمع المدني على إعادة استعمال المعطيات المفتوحة لتطوير حلول مبتكرة
يناير 2024	دجنبر 2024	تنظيم دورات تكوينية وحملات تحسيسية لفائدة الهيئات والمؤسسات العمومية، وخصوصا على المستوى الجهوي، من أجل توعيتهم حول أهمية نشر المعطيات المفتوحة
يونيو 2024	يونيو 2025	مواصلة تنظيم حملات تحسيسية لفائدة المقاولات وخصوصا المقاولات الناشئة من أجل توعيتهم حول أهمية استعمال / إعادة استعمال المعطيات المفتوحة
ماي 2024	دجنبر 2025	تطوير خدمات تفاعلية على البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة ومواكبة الإدارات والمؤسسات المعنية من أجل تحيين وإغناء محتوى البوابة

النتيجة المنتظرة:

- الرفع من عدد المعطيات المفتوحة المنشورة من طرف المؤسسات والهيئات العمومية؛
- تعزيز الشفافية والثقة بين الإدارة والمواطنين؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار؛
- تشجيع الاستثمار وريادة الأعمال؛
- تشجيع المشاركة المواطنة والمساهمة في الحوارات والمناقشات حول السياسة العمومية عن طريق البيانات والأدلة؛
- تحسين ترتيب المغرب في التصنيفات الدولية في هذا المجال؛
- تشجيع إعادة استعمال المعطيات المفتوحة ونشر حالات إعادة الاستخدام على البوابة؛
- تسهيل الربط مع مختلف قواعد البيانات / أنظمة المعلومات المفتوحة للإدارات والمؤسسات العمومية المعنية.

مؤشرات التتبع:

- نسبة تقدم إعداد الدلائل والأنظمة المرجعية والمعايير التقنية المتعلقة بتجميع ومعالجة ونشر واستعمال المعطيات المفتوحة
- عدد المستفيدين من الدورات التكوينية بالإدارات العمومية؛
- عدد المقاولات المستفيدة من الحملات التحسيسية المنظمة؛
- عدد المشاركين في الهاكاثون وعدد حالات إعادة استعمال المعطيات المفتوحة؛

- إطلاق الخدمات التفاعلية على البوابة الوطنية الموحدة الخاصة بنشر المعطيات المفتوحة؛
- عدد المؤسسات والهيئات العمومية التي تمت مواكبتها من أجل جرد المعطيات الخاصة بها؛
- نسبة تقدم مقتضيات الإطار القانوني الخاص بالمعطيات المفتوحة؛
- عدد ملفات المعطيات المفتوحة المنشورة على البوابة الوطنية.

مؤشرات الأثر:

- عدد حالات إعادة استعمال المعطيات المنشورة؛
- ترتيب/تموقع المغرب على الصعيد العالمي فيما يخص المعطيات المفتوحة.

3

تعزيز الشفافية والمشاركة في إعداد وتنفيذ النسخة الجديدة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة

وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة - قطاع التنمية المستدامة

الإشكالية المطروحة:

التزمت المملكة المغربية بمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين من خلال جعل التنمية المستدامة مشروعاً مجتمعياً، بتوجيه من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله. حيث تم في هذا الإطار اعتماد القانون الإطار 99-12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، كما تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة طبقاً لأحكامه. وفي سياق متصل ومن أجل ملاءمة هذه الاستراتيجية مع المستجدات الوطنية (النموذج التنموي الجديد للمملكة المعتمد عام 2021) والدولية (الأجندة الأممية الجديدة للتنمية وأهدافها السبعة عشر)، شرعت وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة خلال سنة 2023 في إعداد نسخة محينة للاستراتيجية السالفة الذكر، في أفق 2035، وذلك في إطار مقاربة تشاركية وشمولية عبر مسلسل تشاوري يهدف إلى فهم انتظارات المواطنين والمواطنات واحتياجاتهم الجديدة والمتجددة من أجل بلورة رؤية مشتركة وإعداد استراتيجية عملية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لتحديات القرن الواحد والعشرين، خاصة في ظل التغيرات المناخية والتحول الهيكلي.

لماذا سيستمر مسلسل المشاورات المواطنية؟ لأن البناء المشترك لهذه الاستراتيجية لا يزال مستمرًا، ولأن إشراك المواطنين في النتائج ضرورة حتمية، إذ يتعين على هذه الاستراتيجية أن تشكل إجابة قوية من المغرب لرفع تحديات التنمية المستدامة، وأيضاً أن تقدم إطاراً استراتيجياً فعالاً من الناحية التقنية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هيكلياً وقابلة للتنفيذ في نفس الوقت، على الصعيدين الوطني والتراي.

الحل المقترح:

شرعت وزارة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة في غضون 2023 في إعداد نسخة مطورة ومحينة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، قابلة للتنفيذ من 2024-2035 معتمدة المقاربة التشاركية والشمولية عبر مسلسل مناظرات جهوية ومشاورات مواطنة من أجل إشراك المواطنين وجميع الفاعلين والهيئات في صياغة هذه الاستراتيجية، وذلك عبر منصة noussahimo.gov.ma ومختلف منصات التواصل الاجتماعي وعبر التواصل الميداني وعن قرب في الجامعات والمدارس والمعارض الدولية مما مكن من جمع معطيات أولية ميدانية لازالت تطعم صياغة النسخة الأولى للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي من المنتظر أن يتم إخراجها خلال أبريل-ماي 2024. الهدف هو فهم هذه الاحتياجات الجديدة لتطوير رؤية مشتركة واستراتيجية عملية من أجل تحقيق تنمية مستدامة تستجيب لتحديات القرن الواحد والعشرين، خاصة في ظل التغيرات المناخية والتحول الهيكلي.

وسيمت تفعيل الحلول المقترحة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: الإعداد المشترك والبناء للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع المواطنين وفاعلي المجتمع المدني بمختلف جهات المملكة (سنة 2023-2024)

- الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والمقترحات المنبثقة من المشاورات الجهوية،
- إشراك جمعيات المجتمع المدني في مسلسل المشاورات الجهوية الخاصة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة،
- إشراك المجتمع المدني في جميع الاجتماعات الخاصة بمراحل الإعداد على المستوى الوطني والتراي،

- تطعيم وتطوير المنصة التشاورية NOUSSAHIMO التي أنشئت من أجل المشاورات العمومية حول التنمية المستدامة بهدف استقاء انتظارات وآراء المواطنين المغاربة المقيمين بالمغرب أو بالخارج وأيضا المغتربين الأجانب المقيمين في المغرب حول كيفية التوفيق بين تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مزدهرة وبين حماية البيئة وكذا حول القضايا الكبرى ذات الصلة بالمجالات الاجتماعية والبيئية، وذلك لتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على التراث الطبيعي والثقافي للأجيال الحالية والمستقبلية.
- إعداد الدعامات والوثائق التحسيسية الخاصة بهذا الورش،
- نشر التقارير الخاصة بالمشاورات والتقارير التشخيصية.

المرحلة الثانية: إشراك المواطنين في مراحل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (2024-2026)

- تنظيم المناظرة الوطنية للتنمية المستدامة لتقديم الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ؛
- تنظيم حملات تواصلية خلال مختلف مراحل التنفيذ؛
- إطلاق حملات توعية دورية حول أهمية رهانات التنمية المستدامة وتنزيل مقتضيات النموذج التنموي الجديد؛
- تنظيم فعاليات تشاركية لتعزيز التعاون في بناء السياسات العامة، في سياق الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مع مشاركة فعالة من المواطنين المغاربة والمجتمع المدني؛
- إقامة أورش عمل تشاركية لتفعيل الحوار حول مراحل تنفيذ وتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- تعزيز شفافية نتائج العمل العمومي والمشاورات المواطنية عبر نشر المعطيات بشكل منتظم ودوري حول المشاورات العمومية والاستراتيجية وعبر تسهيل الوصول إلى الوثائق العمومية للاستراتيجية وتطوير ثقافة المعلومة المفتوحة في الإدارة (open data).

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
المرحلة الأولى: الإعداد المشترك والبناء للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مع المواطنين وفاعلي المجتمع المدني بمختلف جهات المملكة (سنة 2023-2024)		
أبريل 2023	مارس 2023	تنظيم المناظرات الجهوية للتنمية المستدامة بحضور مختلف الفاعلين والمجتمع المدني
أكتوبر 2024	مارس 2023	توفير عدد المشاركين الإجمالي في مسلسل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والتراحي (إعادة الصياغة: تأمين)
يونيو 2024	مارس 2023	إدراج المجتمع المدني في منظومة حكامه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة أثناء إعدادها وتنفيذها
أكتوبر 2024	مارس 2023	تعميم تنظيم قوافل التربية البيئية المتنقلة من أجل مسلسل المشاورات على صعيد جهات المملكة
أبريل 2023	أبريل 2023	خلق منصة تشاورية بهدف استقاء انتظارات وآراء المواطنين المغاربة وتحديد أولوياتهم في مجال التنمية المستدامة ببلدنا
يوليو 2024	يونيو 2024	عقد اجتماع اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة
يوليو 2023	مارس 2023	تنظيم حملة تحسيسية إلكترونية واسعة على مستوى وسائط التواصل الاجتماعي
دجنبر 2024	أكتوبر 2023	توفير عدد المساهمين في الإجابة على أسئلة الاستبيان الخاصة بالمنصة التشاورية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (غير واضحة)
دجنبر 2024	دجنبر 2024	توفير الحوامل والوثائق التحسيسية التي سيتم توزيعها خلال هذا الورش
المرحلة الثانية: إشراك المجتمع المدني في مراحل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة (سنة 2024-2026)		
يونيو- يوليو 2024	يونيو- يوليو 2024	تنظيم المناظرة الوطنية حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة
أكتوبر 2026	أكتوبر 2024	تعميم تنظيم حملات تواصلية حول الاستراتيجية لفائدة الشباب والأطفال بجهات المملكة

نشر التقارير الخاصة بالمشاورات والتقارير التشخيصية	يونيو- يوليوز 2024	مارس 2025
تطوير محتوى وخصايص منصة المشاورات العمومية : noussahimo.gov.ma	شتنبر 2024	شتنبر 2026
تعميم تنظيم أورش عمل تشاركية من طرف المديريات الجهوية للبيئة مع الفاعلين المحليين من أجل تحقيق التفاعل وفهم التحديات والفرص وتنزيل الاستراتيجية	شتنبر 2024	شتنبر 2026

النتيجة المنتظرة:

- تحقيق تواصل فعال مع المواطنين، مما يؤدي إلى زيادة مشاركتهم الفعالة في تنمية السياسات العمومية والمشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة
- إحداث آلية تشاركية مؤسسية لضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في إعداد وتتبع وتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالبيئة وبالتنمية المستدامة

مؤشرات التتبع:

- عدد المشاركين الإجمالي في مسلسل إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على المستوى الوطني والترابي؛
- عدد المناظرات الجهوية للتنمية المستدامة المنظمة؛
- مدى إدراج المجتمع المدني في منظومة حكامه الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- عدد قوافل التربية البيئية المتنقلة المنظمة من أجل مسلسل المشاورات؛
- عدد اجتماعات اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة المنظمة؛
- عدد الحملات التحسيسية الإلكترونية على مستوى وسائط التواصل الاجتماعي المنجزة؛
- عدد المساهمين في الإجابة على أسئلة الاستبيان الخاصة بالمنصة التشاركية للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- عدد الحوامل والوثائق التحسيسية الخاصة بهذا الورش؛
- عدد المشاركين في المناظرة الوطنية حول الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- عدد الحملات التواصلية حول الاستراتيجية الوطنية المنظمة لفائدة الشباب والأطفال بجهات المملكة؛
- عدد التقارير الخاصة بالمشاورات والتقارير التشخيصية المنشورة؛
- عدد المشاركين في الفعالية التشاركية لتنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- عدد المشاركين عبر منصة المشاورات : noussahimo.gov.ma
- عدد ورشات العمل التشاركية المنظمة من طرف مختلف المديريات الجهوية للبيئة مع الفاعلين المحليين من أجل تحقيق التفاعل وفهم التحديات والفرص والمشاركة في تنزيل الاستراتيجية.

مؤشرات الأثر:

- عدد التوصيات المنبثقة عن الأنشطة التشاركية المنجزة
- نسبة إدراج التوصيات المنبثقة عن الأنشطة التشاركية المنجزة
- عدد المشاريع المنجزة بمشاركة الفاعلين غير الحكوميين

تعزيز البيئة الداعمة لعمل جمعيات المجتمع المدني

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان

4

الإشكالية المطروحة:

بأ دستور المملكة لسنة 2011 جمعيات المجتمع المدني مكانة متميزة وأناط بها أدوارا جديدة باعتبارها شريكا أساسيا للدولة ورافعة من رافعات التنمية الشاملة والمستدامة ببلادنا من خلال مساهمتها في إعداد وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية وبرامج التنمية. وفي سياق إعداد الوزارة لاستراتيجيتها في مجال المجتمع المدني "تسيج" للفترة 2022-2026، رصد تشخيص وضعية الجمعيات مجموعة من الصعوبات والإكراهات التي تحد من قيامها بهذه الأدوار الهامة ومن أهمها:

1. صعوبات ولوج الجمعيات للتمويل العمومي، وتعود لعدة أسباب منها:
 - خضوع الدعم العمومي الموجه للجمعيات لمنشور الوزير الأول 7/2003، وهو إطار قانوني متقادم لم يعد متلائما مع التطورات التي شهدتها جمعيات المجتمع المدني وأدوارها المعلنة في دستور المملكة باعتبارها شريكا أساسيا للسلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة؛
 - غياب تنسيق قطاعي في مجال الدعم العمومي للجمعيات؛
 - عدم الالتزام بالنشر على بوابة الشراكة بما يؤثر سلبا على حق اللوج إلى المعلومة والمساواة والشفافية والتوزيع العادل والمجالية ومقاربة النوع؛
 - تفاوتات متباينة في معايير منح الدعم وفترات الإعلان عنه؛
 - قصور المقتضيات المؤطرة للدعم فيما يتعلق بالتتبع والتقييم.
2. القصور البين في ولوج الجمعيات إلى عالم الرقمنة، والذي يعود لأسباب من بينها:
 - غياب منصة رقمية خاصة بجمعيات المجتمع المدني؛
 - ضعف واضح في استثمار الجمعيات لإمكانيات العالم الرقمي؛
 - غياب تطبيقات رقمية لتيسير عمل الجمعيات وصعوبة تملكها واستعمالها.
3. ضعف جوانب التدبير الداخلي للجمعيات، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها:
 - قصور في مجال دعم قدرات جمعيات المجتمع المدني؛
 - غياب إطار مرجعي معياري موحد في مجال دعم قدرات الجمعيات؛
 - تعدد برامج تقوية القدرات القطاعية وعدم مواكبة نتائجها وأثارها بما يتسبب في ضياع الجهود المبذولة.
4. ضعف مشاركة الجمعيات في مسلسل إعداد السياسات العمومية، وذلك نتيجة لأسباب من أهمها:
 - غياب إطار قانوني ينظم التشاور العمومي؛
 - محدودية التشاور العمومي على المستوى الترابي.

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام إنجاز مجموعة من المشاريع المدرجة في إستراتيجية الوزارة في مجال العلاقات مع المجتمع المدني "نسيج" للفترة 2026-2022، والتي تم إعدادها في إطار مقارنة تشاركية مع القطاعات الحكومية المعنية والائتلافات الجمعوية الوطنية، قصد الإسهام في تمكين الجمعيات من القيام بالأدوار المنوطة بها. ويتعلق الأمر ب:

1. إعداد إطار قانوني جديد ينظم الدعم العمومي الموجه للجمعيات مرتكز على التنسيق القطاعي وحكامة التمويل مع ضمان فعالية الأثر؛
2. إحداث منصة رقمية خاصة بجمعيات المجتمع المدني بمثابة شباك وحيد يتضمن جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالجمعيات والدينامية الجمعوية الوطنية وتوفر خدمات خاصة للنسيج الجمعوي الوطني؛
3. إعداد إطار مرجعي منهجي متكامل يجمع جميع القطاعات الحكومية لتقديم عرض تكويني متخصص حسب طبيعة مجالات اشتغال الجمعيات وبمعايير موحدة مع إتاحة إمكانية المواكبة والتتبع في تنزيل المعارف والمهارات المكتسبة بما يحقق النجاعة والفعالية في العمل الجمعوي والأثر التنموي المنشود.
4. إعداد نص تشريعي ينظم التشاور العمومي.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يونيو 2024	شتبر 2024	إعداد مشروع إطار قانوني جديد ينظم الدعم العمومي للجمعيات وتطوير بوابة الشراكة مع الجمعيات
شتبر 2024	يناير 2025	التشاور والتنسيق مع القطاعات الحكومية في مراحل إعداد مشروع الإطار القانوني الجديد المنظم للدعم العمومي للجمعيات
يناير 2025	مارس 2025	التشاور مع الجمعيات بشأن مشروع الإطار القانوني الجديد المنظم للدعم العمومي للجمعيات
مارس 2025	شتبر 2025	التوافق المؤسسي والجمعوي حول صيغة ومضمون مشروع الإطار القانوني الجديد المنظم للدعم العمومي للجمعيات
شتبر 2025	دجنبر 2025	إحالة المشروع على مسطرة المصادقة

2024	يناير 2024	التشاور والتنسيق وانخراط جميع القطاعات الحكومية في مشروع المنصة الرقمية الخاصة بجمعيات المجتمع المدني
2024	يناير 2024	التشاور مع النسيج الجمعي لتحديد الاحتياجات والانتظارات من مشروع المنصة الرقمية الخاصة بجمعيات المجتمع المدني
2024	دجنبر 2024	استيفاء جميع متطلبات المشروع التقنية والمعرفية
2025	يناير 2025	إطلاق المنصة الوطنية للجمعيات
2025	يناير 2024	إعداد إطار مرجعي لتقوية قدرات النسيج الجمعي
2024	يونيو 2024	التنسيق مع القطاعات الحكومية المعنية والتشاور مع الجمعيات بشأن الإطار المرجعي لتقوية القدرات
2024	أكتوبر 2024	توحيد مناهج ومعايير التكوين الجمعي
2025	يناير 2025	نشر وتعميم الإطار المرجعي لتقوية قدرات الجمعيات
2025	يناير 2024	إعداد مشروع قانون ينظم التشاور العمومي بتنسيق مع القطاعات الحكومية
2024	أكتوبر 2024	التشاور مع الجمعيات حول مضمون مشروع القانون المنظم للتشاور العمومي
2025	مارس 2025	تحليل ونشر نتائج التشاور حول مضمون مشروع القانون المنظم للتشاور العمومي
2025	أكتوبر 2025	إحالة مشروع القانون المنظم للتشاور العمومي على مسطرة المصادقة

النتيجة المنتظرة:

في مجال الدعم العمومي للجمعيات:

- النشر الاستباقي والالزامي لعروض الدعم العمومي على بوابة الشراكة مع الجمعيات خلال الفصل الأول من كل سنة؛
- تحقيق الشفافية والمساواة والعدالة والحق في الحصول على المعلومة لولوج الدعم العمومي؛
- تحقيق حكامه جيدة في منح وتبعية وتقييم أثر الدعم العمومي الموجه للجمعيات؛
- التنزيل والتفعيل الأمثل لبرامج ومشاريع الجمعيات؛
- تحقيق الأثر الناجع والفعال للبرامج والمشاريع الجموعية؛
- إسهام جمعي حقيقي في المسار التنموي الشامل والمستدام.

في مجال ولوج الجمعيات إلى عالم الرقمنة:

- إحداث منصة رقمية جامعة توفر جميع المعلومات المتعلقة بالعمل الجمعي وخدمات تفاعلية للجمعيات؛
- توفير تطبيقات رقمية على المنصة لتيسير عمل الجمعيات؛
- تثمين العمل الجمعي وإبراز مساهماته التنموية.

في مجال تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني:

- تقوية القدرات التنظيمية والمؤسسية للجمعيات؛
- تمكين الجمعيات من المعارف والكفايات والمهارات المتعلقة بالعمل الجمعي؛
- الرفع من مستوى احترافية العمل الجمعي؛
- الرفع من أداء الجمعيات ومساهماتها التنموية؛
- النهوض بالدينامية الجموعية؛
- مأسسة مجال تقوية القدرات وتوحيد المعايير والمرجعية مع الحفاظ على الخصوصية القطاعية.

في مجال التشاور العمومي:

- تفعيل الأحكام الدستورية ذات الصلة بالمشاركة والإشراك والتشاور العمومي بين الفاعل العمومي والفاعل المدني؛
- استثمار مقترحات وتوصيات الجمعيات في بلورة السياسات العمومية؛
- مشاركة حقيقية وفعالة لجمعيات المجتمع المدني في مسلسل السياسات العمومية إعدادا وتتبعها وتنفيذا وتقييما؛
- مأسسة عملية التشاور العمومي.

مؤشرات التتبع:

في مجال الدعم العمومي للجمعيات:

- عدد المشاركين في التشاور حول مشروع الإطار القانوني الجديد المنظم للدعم العمومي للجمعيات؛
- عدد التوصيات المنبثقة عن عملية التشاور حول مشروع الإطار القانوني الجديد المنظم للدعم العمومي للجمعيات.

في مجال ولوج الجمعيات إلى عالم الرقمنة:

- عدد القطاعات الحكومية المنخرطة في مشروع المنصة الرقمية الخاصة بالجمعيات؛
- عدد المشاركين في التشاور حول مشروع المنصة الرقمية الخاصة بالجمعيات؛
- عدد التوصيات والاقتراحات المنبثقة عن عملية التشاور حول المنصة الرقمية الخاصة بالجمعيات؛
- عدد الخدمات والتطبيقات التي تم تطويرها في إطار مشروع المنصة الرقمية الخاصة بالجمعيات.

في مجال تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني:

- عدد القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التي تم التنسيق معها لتحقيق التقائية مناهج وطرق التكوين انسجاما مع الاختصاصات القطاعية والمؤسسية وخصوصياتها لمعيرة وتوحيد كفاءات التكوين وتقوية القدرات؛
- عدد الجمعيات التي تم التشاور معها حول مضمون الإطار المرجعي قصد إغنائها بأرائها واقتراحاتها حول احتياجاتها في مجال التكوين بحسب طبيعة ومجالات تدخلها، وبرامجها، ومشاريعها، وأنشطتها.

في مجال التشاور العمومي:

- عدد المشاركين في التشاور حول مشروع القانون المنظم للتشاور العمومي؛
- عدد التوصيات المنبثقة عن عملية التشاور حول مشروع القانون المنظم للتشاور العمومي.

مؤشرات الأثر:

- نسبة ولوج الجمعيات للدعم العمومي؛
- عدد المستفيدين من خدمات وتطبيقات المنصة الرقمية الخاصة بالجمعيات؛
- عدد التكوينات المنجزة من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية لفائدة الجمعيات بالاعتماد على الإطار المرجعي الموحد؛
- عدد عمليات التشاور العمومي المنجزة.

5

تعزيز حرية الصحافة والنشر

وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع التواصل

الإشكالية المطروحة:

تعتبر مشاركة المجتمع المدني في الحياة العامة أحد المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات، ويعتبر الفضاء المدني المفتوح والتعددي، الذي يضمن حرية الرأي والتعبير والنشر، شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، وركيزة أساسية للحكومة المنفتحة. وقد عرفت الممارسة الإعلامية بالمغرب عدة تحولات تسير في اتجاه تدعيم حرية الإعلام وحرية الصحافة والنشر. كان آخرها صدور مدونة الصحافة والنشر التي خضعت لإصلاح شامل ومتكامل، بمقاربة تشاركية وبمرجعية منفتحة وبرؤية تقدمية. دخلت مدونة الصحافة والنشر حيز التنفيذ سنة 2016، ومنذ ذلك التاريخ، أفرزت الممارسة المهنية عدة ثغرات، من بينها ظهور مواقع إخبارية إلكترونية خارج الضوابط القانونية المعمول بها، إلى جانب مشكل أخلاقيات المهنة، وانتشار الأخبار الزائفة، والتحديات التكنولوجية، ومشكل التكوين إلخ...

الحل المقترح:

في إطار هذا الالتزام، سيتم القيام بـ"تشخيص وضعية الصحافة الورقية والإلكترونية" للوقوف على الإشكاليات المطروحة في الممارسة المهنية، من طرف اللجنة المؤقتة لتسيير شؤون الصحافة و النشر، و هي هيئة مستقلة منتخبة.

إذ أنه طبقا للاختصاصات المخولة لهذه الهيئة بمقتضى القانون المحدث لها رقم 15.23، شرعت منذ بداية عملها، على تشخيص الوضعية الحالية لقطاع الصحافة والنشر، في أفق اقتراح الإجراءات الكفيلة بتعديل القوانين المؤطرة للقطاع وكل ما يهم الولوج إلى ممارسة الصحافة، والتنظيم الذاتي للمهنة، وكل القضايا المرتبطة بالقطاع من تكوين وتكوين مستمر وغيرها من المجالات التي تلعب دورا في تحصيل المهنة والارتقاء بها وتطوير المؤسسات الصحافية على مستوى، مواردها البشرية، وتأطيرها القانوني، ووسائل تديرها، وتسييرها.

وفي إطار تعزيز العمل المشترك والانفتاح على مكونات الجسم الصحافي وقطاع النشر، وعلى باقي المؤسسات ذات الصلة بالموضوع، دعت اللجنة المذكورة الهيئات المهنية التمثيلية، التي ترغب المشاركة في هذا الورش، إلى التواصل معها، سواء من خلال موافاتها بمذكرات مكتوبة، أو عبر عقد لقاءات مباشرة، قصد الإعداد المشترك لتقديم اقتراحاتها ورؤيتها لتطوير القطاع. كما أن اللجنة بصدد ربط الاتصال بالمؤسسات الوطنية المهتمة بهذا الموضوع، قصد التشاور معها في الإصلاحات الممكنة لتطوير القطاع وتأهيله. كما سيتم الانفتاح على منظمات وعلى أشخاص ذوي التجربة، وكذلك على الصحافة الجهوية، من أجل إغناء التقرير.

وستكون هذه المقاربة التشاركية أيضا على شكل أيام دراسية وموائد مستديرة، سيتم خلالها التداول في الإشكاليات ومناقشة المشروع الأولي للتشخيص، والذي يتضمن القوانين المؤطرة للقطاع، ووضعية المقاولات الصحفية.

وسيتم موافاة قطاع التواصل بمقترحات تعديل مدونة الصحافة والنشر ونتائج التشخيص، وذلك بهدف التوافق حول الحلول المقترحة، وسيؤخذ بعين الاعتبار، عند صياغة المقترحات، توصيات الآليات الأمامية لحقوق الإنسان المنبثقة عن فحص التقارير الوطنية للمملكة المغربية، والتي تهتم بالأساس تعديل الإطار القانوني.

ولا بد من التذكير أيضا بأهمية مساهمة البرلمان في مشروع الإصلاح، خاصة وأن اللقاء الذي نظم بمجلس النواب، نهاية سنة 2022، بمشاركة المنظمات التمثيلية للمهنيين والفرق النيابية، صدر عنه بالإجماع ضرورة وضع قانون إطار، يكون بمثابة خارطة طريق، ويقترح من طرف البرلمان. وللإشارة، سيكون التقرير، الذي سيصدر عن اللجنة المؤقتة، شاملا وسيضمن جميع الإشكاليات التي أفرزتها الممارسة. إذ سيتطرق لموضوع التكوين، والإشهار والطبع والتوزيع وحقوق المؤلف، وشبكات التواصل الاجتماعي في علاقتها بالقيم الأخلاقية، وهيكله المقاول الصحافية، والوضع السوسيو مهني للصحافيين، وكل ما يتعلق بالقطاع.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يناير 2024	أبريل 2024	تشخيص وضعية قطاع الصحافة والنشر
يناير 2024	أبريل 2024	إعداد تقرير شامل حول وضعية القطاع
أبريل 2024	ماي 2024	تنظيم جلسات الاستماع
أبريل 2024	يوليوز 2024	اقتراح التعديلات حول الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع
يوليوز 2024	دجنبر 2024	إحداث لجنة مكونة من المجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة ووزارة العدل ووزارة الداخلية من أجل دراسة التعديلات المقترحة
يناير 2025	مارس 2025	فتح حوار عمومي حول مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع
أبريل 2025	يوليوز 2025	إحداث لجنة تقنية تنكب على الصياغة القانونية لمشاريع القوانين التي سيتم التوافق حولها
أكتوبر 2025	دجنبر 2026	وضع مشاريع القوانين في مسطرة المصادقة

النتيجة المنتظرة:

- الترسنة القانونية المؤطرة لقطاع الصحافة والنشر تعالج كل الإشكاليات المطروحة، وتواكب التحولات العميقة التي يعرفها القطاع، وتستجيب للمعايير الدولية المعمول بها وللالتزامات بلادنا مع المنتظم الدولي.

مؤشرات التتبع:

- عدد المشاركين في التشاور حول الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الصحافة والنشر؛
- عدد التوصيات المنبثقة عن عملية التشاور.

مؤشرات الأثر:

- عدد تصاريح الإصدار لصحف ورقية وإلكترونية؛
- عدد المؤسسات الإعلامية المهيكلة التي تحترم القوانين المؤطرة للقطاع؛
- عدد الصحف الإلكترونية التي لاءمت وضعيتها القانونية مع مقتضيات مدونة الصحافة والنشر؛
- عدد المقاولات الصحفية المهيكلة التي تستفيد من الدعم العمومي؛
- عدد الصحفيين المهنيين الحاصلين على بطاقة الصحافة؛
- عدد قضايا الصحافة والنشر المعروضة أمام القضاء؛
- عدد الصحفيين الذين استفادوا من دورات تكوينية حول أخلاقيات مهنة الصحافة؛
- عدد القضايا التأديبية المعروضة على لجنة الأخلاقيات التابعة للمجلس الوطني للصحافة؛
- عدد الصحفيين اللذين استفادوا من تقوية القدرات في مجال التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال.

6

تعزيز شمولية الولوج إلى الخدمات العمومية لفائدة المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية

وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

الإشكالية المطروحة:

- رغم دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة المغربية، وصدر القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، ومطالبة العديد من الجمعيات الناشطة في مجال الأمازيغية بضمان الحقوق اللغوية للمواطنين، لازالت هناك صعوبات في وولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية إلى الخدمات العمومية، من خلال:
- ضعف استعمال اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية والاعتماد بالأساس على اللغتين العربية والفرنسية في تقديم خدماتها للمرتفقين؛
 - عدم إمكانية الولوج إلى المعلومات العمومية باللغة الأمازيغية (التشوير، الاستقبال، المواقع الإلكترونية الرسمية، مراكز الاتصال، ...)
 - غياب اعتماد الأمازيغية في الوثائق والاستمارات الموجهة للعموم.

الحل المقترح:

- سيتم في إطار هذا الالتزام مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية بتنوعاتها الثلاثة (تاريخية-تمازيغية-تاشلحيت) بالإدارات العمومية لتيسير الولوج العادل للخدمات المقدمة للمرتفقين، من خلال برنامج عمل أعدته وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، بناء على مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفية إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك من خلال:
- تعميم خدمات الاستقبال باللغة الأمازيغية (تاريخية - تاشلحيت - تمازيغية) على مستوى المصالح المركزية واللامركزية وبمختلف جهات المملكة، عبر وضع أعوان مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لتيسير ولوجهم للخدمات العمومية؛
 - تعميم اعتماد اللغة الأمازيغية في خدمات الاستقبال الهاتفية لمراكز للاتصال التابعة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين، من خلال توفير أعوان مكلفين بالتواصل الهاتفية باللغة الأمازيغية؛
 - تكريس الهوية البصرية للغة الأمازيغية، من خلال اعتمادها في محتوى اللوحات وعلامات التشوير لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية؛
 - توفير الترجمة الفورية لأشغال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية التي تنعقد بمقر البرلمان، والتي يتم بثها على أمواج الإذاعة والتلفزة الوطنية، من وإلى التنويعات اللغوية الأمازيغية الثلاث، لتمكين المواطنين من تتبع أنشطة ممثلهم في المؤسسة التشريعية؛
 - اعتماد اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة، لتمكين المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية من تتبع أنشطة الحكومة؛
 - إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية؛
 - إعداد وتنفيذ برامج التكوين في مجال الأمازيغية لفائدة الموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يناير 2024	دجنبر 2025	تعميم خدمات الاستقبال باللغة الأمازيغية (تريفيت - تشلحيت - تمزيغت) على مستوى المصالح المركزية واللامركزية بمختلف جهات المملكة، عبر وضع أعوان مكلفين باستقبال وتوجيه المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية لتيسير ولوجهم للخدمات العمومية
يناير 2024	دجنبر 2025	تعميم اعتماد اللغة الأمازيغية في خدمات الاستقبال الهاتفي لمراكز للاتصال التابعة للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، التي تشهد إقبالا كبيرا من طرف المرتفقين، من خلال توفير أعوان مكلفين بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية
يناير 2024	دجنبر 2026	تكريس الهوية البصرية للغة الأمازيغية، من خلال اعتمادها في محتوى اللوحات وعلامات التشوير لفائدة الإدارات والمؤسسات العمومية
يناير 2024	دجنبر 2027	توفير الترجمة الفورية لأشغال الجلسات العامة للأسئلة الشفهية التي تنعقد بمقر البرلمان، والتي يتم بثها على أمواج الإذاعة والتلفزة الوطنية، من وإلى التنويعات اللغوية الأمازيغية الثلاث، لتمكين المواطنين من تتبع أنشطة ممثلهم في المؤسسة التشريعية
يناير 2024	دجنبر 2027	اعتماد اللغة الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة، لتمكين المواطنين الناطقين باللغة الأمازيغية من تتبع أنشطة الحكومة
يناير 2025	دجنبر 2027	إدراج اللغة الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية
يناير 2024	دجنبر 2027	إعداد وتنفيذ برامج التكوين في مجال الأمازيغية لفائدة الموارد البشرية العاملة بالإدارات العمومية

النتيجة المنتظرة:

- تيسير ولوج المرتفقين الناطقين باللغة الأمازيغية إلى الخدمات العمومية؛
- توسيع إمكانيات الحصول على المعلومات بالأمازيغية؛
- المساواة اللغوية في تقديم الخدمات العمومية.

مؤشرات التتبع:

- عدد الإدارات العمومية التي تتوفر على بنية استقبال المرتفقين باللغة الأمازيغية؛
- عدد مراكز الاتصال التي تتوفر على موارد بشرية مكلفة بالتواصل الهاتفي باللغة الأمازيغية؛
- عدد المكالمات الهاتفية باللغة الأمازيغية المتوصل بها من قبل مراكز الاتصال المعنية؛
- عدد الإدارات المستفيدة من مشروع ترجمة لوحات وعلامات التشوير باللغة الأمازيغية؛
- عدد اللوحات وعلامات التشوير التي تم اعتماد اللغة الأمازيغية بها؛
- نسبة المواقع الإلكترونية الرسمية التي تم إدراج اللغة الأمازيغية بها من مجموع المواقع الإلكترونية الرسمية؛
- عدد وحدات التكوين المنجزة في مجال الأمازيغية؛
- عدد الموظفين المستفيدين من التكوين في مجال الأمازيغية؛
- عدد الجلسات العامة للأسئلة الشفهية لغرفتي البرلمان التي تم اعتماد الأمازيغية فيها؛
- عدد الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة التي تم اعتماد الأمازيغية فيها.

مؤشرات الأثر:

- نسبة المرتفقين المستفيدين من خدمة الاستقبال والتوجيه باللغة الأمازيغية حسب الإدارات.

تعزيز الشفافية حول نظام تقييم الإعاقة وضمان المشاركة في تنزيله

7

الإشكالية المطروحة:

عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على إعداد نظام جديد لتقييم الإعاقة في توافق تام مع مقتضيات القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها وكذا الاتفاقية الدولية في الموضوع وبالاعتماد على التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والإعاقة والصحة لمنظمة الصحة العالمية.

وسيشكل هذا النظام الأداة الرئيسية لمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة موضوع مشروع المرسوم المحدد لشروط ومسطرة الحصول عليها، والذي تم إعداده بتوافق مع وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الداخلية واستنفد مسطرة الدراسة والمناقشة مع الأمانة العامة للحكومة كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الحكومي يوم الخميس 9 ماي 2024.

ويعتمد هذا النظام في مرجعيته على المنظور الاجتماعي للإعاقة، باعتبارها نتاج لتفاعل العوامل الصحية للشخص مع عوامل المحيط، كما أن عملية تقييم وضعيات الإعاقة تتم بشكل شامل، مع استهدافها تحديد مختلف الحاجيات سواء الصحية والتأهيلية منها أو تلك اللازمة لتحقيق المشاركة الاجتماعية كالتعليم والتشغيل والولوجيات والمشاركة السياسية.

وقد تم إعداد هذا النظام في تنسيق تام مع القطاعات الحكومية المعنية بشكل مباشر بالموضوع وكذا في إطار مقاربة تشاركية مع فعاليات المجتمع المدني سواء من خلال مشاركتها في النقاش العام حول مكونات هذا النظام أو من خلال ورشات خاصة بكل محطة من محطاته.

كما سيتم الحرص على تحقيق الالتقائية مع باقي أنظمة الاستهداف الاجتماعي وخاصة السجل الاجتماعي الموحد من خلال العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير تبادل المعطيات المتعلقة بالمستفيدين بما سيحقق تكاملا بين النظامين وسيساهم في ترشيد الإمكانيات المرصودة وضمان وصولها إلى الفئات الأكثر احتياجا إليها. وسيرتكز تنزيل هذا النظام على مبادئ تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية واستغلال الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الرقمنة من أجل تيسير الولوج إليه واستغلاله من قبل الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

وسيعرف تنزيل هذا النظام بتنفيذ العديد من المشاريع أهمها:

- إعداد النظام المعلوماتي الخاص بتدبير عملية تقديم ودراسة طلبات الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة وإصدارها؛
 - إعداد وتنفيذ برنامج تكويني لكافة المتدخلين في عملية التقييم على المستوى الترابي من أعضاء اللجان الطبية الإقليمية وكذا أطر مراكز توجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة؛
 - تهيئة البنية التحتية لعملية التقييم من توفير للموارد البشرية والمادية اللازمة؛
 - تنفيذ مخطط تواصل وتثقيفي يستهدف الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم ومختلف الفاعلين.
- ويطرح تنفيذ هذا المشروع عدة تحديات مرتبطة بالأساس بضمان وصول الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم إلى مختلف المعلومات المرتبطة بشروط ومسطرة التقييم، بالإضافة إلى ضمان مشاركة الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة في مختلف محطات تنزيله.

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام، إنجاز مجموعة من الأنشطة الرامية إلى ضمان الحصول على كافة المعلومات المرتبطة بالنظام الجديد لتقييم الإعاقة ومشاركة الجمعيات العاملة في المجال في عملية تنزيله، من أهمها:

1. تنظيم لقاء تواصل حول المرسوم المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة؛
2. تنفيذ حملة تواصلية موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة والمهنيين حول نظام تقييم الإعاقة؛
3. تنظيم لقاء مع الشبكات العاملة في مجال الإعاقة لمناقشة وإغناء مضامين الولوج الميسر من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم للنظام المعلوماتي لتدبير عملية تقديم ودراسة طلبات الحصول على بطاقة شخص في وضعية إعاقة؛
4. تنظيم ورشة تكوينية لفائدة شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، حول مكونات نظام التقييم وكيفية تنزيله مع الحرص على إشراك هذه الجمعيات في عملية تحديد الحاجيات وبلورة برنامج التكوين.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يناير 2024	دجنبر 2025	تنفيذ حملة تواصلية موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة والمهنيين حول نظام تقييم الإعاقة

دجنبر 2025	يناير 2024	تنظيم لقاء مع شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة لمناقشة واغناء مضامين الولوج الميسر من طرف الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرههم للنظام المعلوماتي لتدبير عملية تقديم ودراسة طلبات الحصول على بطاقة الإعاقة
دجنبر 2025	يناير 2025	تنظيم ورشة تكوينية لفائدة شبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة، حول مكونات نظام التقييم وكيفية تنزيله مع الحرص على اشراك هذه الجمعيات في عملية تحديد الحاجيات وبلورة برنامج التكوين
دجنبر 2025	يونيو 2024	تنظيم لقاء تواصل حول المرسوم المتعلق بمنح بطاقة شخص في وضعية إعاقة

النتيجة المنتظرة:

- ضمان ولوج الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرههم وبشكل ميسر إلى مختلف المعلومات والمعطيات المرتبطة بتنفيذ ورش منح بطاقة الإعاقة مع تعزيز مشاركة الجمعيات العاملة في المجال في عملية التنزيل.

مؤشرات التتبع:

- عدد الندوات؛
- عدد الوسائط التواصلية؛
- عدد المستفيدات والمستفيدين والفاعلين في المجال خلال كل محطات اللقاءات التواصلية؛
- عدد المستفيدات والمستفيدين من الدورة التكوينية المنظمة.

مؤشرات الأثر:

- عدد الأشخاص في وضعية إعاقة الحاصلين على بطاقة شخص في وضعية إعاقة

مواكبة دعم جمعيات المجتمع المدني لإحداث وحدات حماية الطفولة وتنزيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة

وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة

8

الإشكالية المطروحة:

في إطار استراتيجيتها "جسر لإدماج اجتماعي مبتكر ومستدام" 2022-2026، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025، من خلال تعميم إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بجميع أقاليم المملكة، بتنسيق مع كافة الفاعلين.

تهدف هذه الأجهزة إلى تعزيز منظومة حماية الطفولة على المستوى الإقليمي في مجالات الرصد والرعاية الصحية والنفسية والمساعدة الاجتماعية والحماية القضائية إن اقتضى الأمر وإعادة التأهيل والتربية والتكوين والتتبع والتقييم، إضافة إلى جانب الوقاية. يتكون الجهاز الترابي المندمج لحماية الطفولة من مكونين أساسيين:

- اللجنة الإقليمية لحماية الطفولة: تحدث بقرار عاملي، يرأسها السيد العامل، وتتكون من ممثلي المصالح الخارجية للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بحماية الطفولة على المستوى الإقليمي، تتكلف بوضع خطط عمل إقليمية لحماية الطفولة بناء على تشخيصات لهياكل وخدمات الحماية، بغية تحسين خدمات الوقاية والحماية، وجعلها قريبة ومتاحة للأطفال والأسر؛
- مركز المواكبة لحماية الطفولة: يتكون من فريق عمل تابع للتعاون الوطني تحت إشراف المندوب الإقليمي، يضطلع بمهمة الكتابة الدائمة للجنة الإقليمية وتقديم خدمات الحماية وتنسيقها وتوجيه الحالات، إضافة إلى جانب الوقاية.

وبالنظر لمكونات هذا الجهاز الترابي، كما جاء بها منشور السيد رئيس الحكومة الصادر في يوليوز 2019، تبقى تمثيلية المجتمع المدني غير ملموسة، رغم الأدوار المهمة التي يقوم بها في مجال الطفولة.

في هذا السياق، واعتبارا للدور الهام الذي تقوم به الجمعيات العاملة في مجال الطفولة، باعتبارها شريكا لوزارة التضامن والادماج الاجتماعي

والأسرة في بلورة السياسات والبرامج العمومية، وفي تنفيذها، باعتبار قربها من الأسر ومن الأطفال، ركز طلب عروض دعم الجمعيات الذي أطلقته الوزارة سنة 2023 على دعم المشاريع الموجهة لإحداث "وحدات حماية الطفولة"، لدعم سلة الخدمات المرتبطة بالأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة، وجعلها ضمن المكونات الأساسية لهذه الأجهزة.

حيث تم انتقاء 41 مشروعاً لإحداث هذه الوحدات بالجهات الاثنا-عشر (12) للمملكة، وفق معايير مضبوطة مرسخة لمبادئ الحكامة الجيدة ودفتر تحملات خاص، وتوقيع اتفاقيات الشراكة بين الوزارة والجمعيات المعنية في شهر نونبر 2023 لمدة ثلاث سنوات.

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام، مواكبة دعم جمعيات المجتمع المدني لإحداث وحدات حماية الطفولة، لتقديم خدمات للأطفال ولمواكبة تنزيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة على مستوى الأقاليم.

حيث تشكل وحدة حماية الطفولة بنية محلية تشرف على تديرها جمعية وتقدم عدة خدمات في مجال حماية الأطفال المعرضين للعنف أو الإهمال أو الاستغلال أو في وضعية خطر، وتشمل:

(أ) الحماية المستعجلة:

- الرصد والتبليغ عن حالات الأطفال الذين هم في حاجة للحماية؛
 - الاستقبال، والاستماع للأطفال الضحايا؛
 - تشخيص وضعية الأطفال؛
 - التوجيه نحو المتدخلين المتخصصين؛
 - ضمان المواكبة الطبية والنفسية والاجتماعية والقانونية للأطفال الضحايا.
- (ب) الوقاية وتتبع الوضعية على المستوى المحلي:
- توفير المعلومات، والتحسيس والمساهمة في النهوض بحقوق الطفل؛
 - المساهمة في إعداد برامج وأنشطة محلية للنهوض بحق الطفل في الحماية.
 - إنتاج ومعالجة المعطيات الإحصائية؛
 - التنسيق مع مركز المواكبة لحماية الطفولة.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يناير 2024	دجنبر 2025	تتبع دعم إحداث وحدات حماية الطفولة وفق مساطر الشراكة بين الوزارة وجمعيات المجتمع المدني
يناير 2024	دجنبر 2025	تنظيم دورات لدعم قدرات العاملين بوحدة حماية الطفولة

النتيجة المنتظرة:

- انخراط جمعيات دعم وحدات حماية الطفولة في تنزيل الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة.

مؤشرات التتبع:

- عدد الأطفال المستفيدين من خدمات وحدات حماية الطفولة؛
- عدد الدورات التكوينية المنظمة لفائدة العاملين بوحدة حماية الطفولة؛
- عدد العاملين بوحدة حماية الطفولة المستفيدين من الدورات التكوينية.

مؤشرات الأثر:

- عدد الأطفال المدمجين.

الإشكالية المطروحة:

يكتسي العمل التطوعي أهمية خاصة بالنسبة للشباب لكونه يزيد من إنتاجيتهم ويساهم في تطوير تفكيرهم الإبداعي وتنمية حس المواطنة الراشدة والسلوك المدني لديهم، وبالتالي تشجيعهم على المشاركة في الأنشطة والفعاليات التي تتيح لهم مجالاً للتعبير الحر والتداول في قضايا الشباب والسياسات العمومية الموجهة إليه. رغم ذلك لا زال العمل التطوعي للشباب يعرف تراجعاً مما أدى إلى تنامي بعض الظواهر السلبية في حياة هاته الفئة من المواطنين وضعف مشاركتهم في الحياة العامة.

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام، تنظيم النسخ الجديدة من البرنامج الوطني "متطوع" من أجل تعزيز روح العمل التطوعي لدى الشباب وتنمية سلوكهم المدني من خلال مجموعة من الأنشطة التشاركية والتكوينية والتطوعية تصب في ترسيخ خدمة الوطن والافتخار بالانتماء إليه. وسيتم في هذا الصدد، العمل على تنظيم أسابيع اليقظة المدنية ولقاءات تقييم البرنامج السنوي متطوع بالإضافة إلى الملتقيات الوطنية السنوية لرواد أندية التطوع، مما سيشكل مساحة لإشراك المجتمع المدني كقوة اقتراحية ترمي تجويد البرنامج وتطويرها وقياس الآثار المرجوة منها، وكذا مجالاً للتعبير الحر والتداول في قضايا الشباب والسياسات العمومية الموجهة إليه.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
يناير 2024	ماي 2024	تنظيم الورشة التقييمية للنسخة الأولى من برنامج التطوع
يناير 2024	ماي 2024	نشر مخرجات الورشة التقييمية
يونيو 2024	يوليوز 2024	تنظيم أسبوع اليقظة المدنية 2024
يونيو 2024	غشت 2024	تنفيذ برنامج التطوع الميداني 2024
سبتمبر 2024	دجنبر 2024	مواكبة أحداث أو الانضمام إلى أندية التطوع لضمان استدامة اهداف البرنامج
سبتمبر 2024	دجنبر 2024	تنظيم الملتقى السنوي 2024 لرواد أندية التطوع
يناير 2025	ماي 2025	تنظيم الورشة التقييمية للنسخة الثانية من برنامج التطوع
يناير 2025	ماي 2025	نشر مخرجات الورشة التقييمية
يونيو 2025	يوليوز 2025	تنظيم أسبوع اليقظة المدنية 2025
يونيو 2025	غشت 2025	تنفيذ برنامج التطوع الميداني 2025
سبتمبر 2025	دجنبر 2025	مواكبة أحداث أو الانضمام إلى أندية التطوع لضمان استدامة اهداف البرنامج
سبتمبر 2025	دجنبر 2025	تنظيم الملتقى السنوي 2025 لرواد أندية التطوع
يناير 2026	ماي 2026	تنظيم الورشة التقييمية للنسخة الثالثة من برنامج التطوع
يناير 2026	ماي 2026	نشر مخرجات الورشة التقييمية
يونيو 2026	يوليوز 2026	تنظيم أسبوع اليقظة المدنية 2026
يونيو 2026	غشت 2026	تنفيذ برنامج التطوع الميداني 2026
سبتمبر 2026	دجنبر 2026	مواكبة أحداث أو الانضمام إلى أندية التطوع لضمان استدامة اهداف البرنامج
سبتمبر 2026	دجنبر 2026	تنظيم الملتقى السنوي 2026 لرواد أندية التطوع
يناير 2027	ماي 2027	تنظيم الورشة التقييمية للنسخة الرابعة من برنامج التطوع
يناير 2027	ماي 2027	نشر مخرجات الورشة التقييمية
يونيو 2027	يوليوز 2027	تنظيم أسبوع اليقظة المدنية 2027
يونيو 2027	غشت 2027	تنفيذ برنامج التطوع الميداني 2027
سبتمبر 2027	دجنبر 2027	مواكبة أحداث أو الانضمام إلى أندية التطوع لضمان استدامة اهداف البرنامج

النتيجة المنتظرة:

- انتظام المستفيدين من البرنامج إلى جانب زملائهم السابقين في أندية التطوع بمؤسسات دور الشباب.
- خلق قاعدة بيانات للشباب المتطوع للتدخل في أنشطة تطوعية مواطنة عند الاقتضاء.
- جعل الأسبوع السنوي لليقظة المدنية فضاء للاقتراح والتكوين والتعبير الحر ما بين الشباب
- تعزيز مشاركة المجتمع المدني في الإعداد البرامج الوطنية للتطوع
- تعميم ثقافة التطوع وتثمين نتائج العمل التوعوي
- دعم المشاركة السياسية للشباب وإعادة الاعتبار لهذا الحقل.

مؤشرات التتبع:

- عدد أسابيع اليقظة المدنية المنظمة
- عدد الورشات التقييمية المنظمة
- عدد المنخرطين بأندية التطوع
- عدد المشاركين في الملتقيات السنوية لرواد أندية التطوع

مؤشرات الأثر:

- عدد مشاريع التطوع الميداني المنجزة
- عدد المتطوعين الشباب حسب النوع الاجتماعي والتوزيع الجغرافي

تعزيز شمولية الولوج إلى خدمات العدالة وتحقيق المساواة بين المرتفقين مع احترام الخصائص الجهوية

وزارة العدل

10

الإشكالية المطروحة:

نهجا لسياسة تقريب الإدارة من المواطن وإيماننا منها بأهمية وضع المرتفق في مركز التحول الرقمي لمنظومة العدالة، عملت وزارة العدل دائما على تبسيط مساطرها وتقديم خدمات رقمية جديدة ذات جودة عالية ترقى لتطلعات وانتظارات مرتفقها وتستجيب لاحتياجاتهم ومتطلباتهم، وسعيا منها لمواكبة هذا التطور الإيجابي وضمنا لانفتاحها على مختلف المرتفقين من مواطنين و مبي العدالة، اشتغلت وزارة العدل بشكل موازي على تجويد قنوات تواصلها من خلال تحيين الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة العدل ليكون آلية تواصل فعالة تمكن من نشر أنشطة الوزارة وأبرز أحداثها، المعلومات القانونية والقضائية وكذا عرض مختلف الخدمات المتاحة.

لكن التوفر على موقع رسمي بجودة عالية لا يضمن لوحده شمولية الولوج والانفتاح على جميع المرتفقين ولا يتيح الاطلاع على مجموعة من المعلومات والأنشطة المهمة الخاصة بالمحاكم باعتبارها امتدادات ترابية وإدارية للوزارة ولا يفي كذلك بغرض تنزيل مبادئ الجهوية الموسعة واللامركزية خاصة في ظل وجود خاصيات تطبع كل دائرة قضائية على حدة. حيث تختلف احتياجات المرتفقين ويتباين نوع القضايا من دائرة قضائية لأخرى. كما أن الموقع الرسمي وباقى مواقع الوزارة تبقى غير كافية للاستجابة لمعايير الاستماع للمرتفق حيث أنها لا تمكن من تقصي آراء المرتفقين لتقييم الخدمات والتمكن من تصحيحها وتجويدها ولا تمكن من الاطلاع الاستباقي على احتياجات ومتطلبات المرتفقين والمتقاضين وإدماجهم في تحديد وتصميم هذه الخدمات.

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام الانفتاح على المرتفقين بكل ربوع المملكة من خلال توفير قنوات للتواصل الفعال والبناء عبر إتاحة بوابات الكترونية خاصة بالدوائر القضائية تتيح لكل واحدة منها نشر برامج وأنشطة ومستجدات وكذا خدمات المحاكم التابعة لها وتأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة بمرتفقي كل دائرة قضائية وثقافتهم. وكذا توفير واجهات تشاركية تمكن المرتفقين من تقييم خدمات العدالة وكذا المساهمة في تصميمها.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
سنتبر 2024	سنتبر 2024	تنظيم اجتماعات تشاورية لتحديد الاحتياجات بالتنسيق مع مختلف الشركاء من ممثلي المحاكم بمختلف درجاتها عبر ربوع المملكة
دجنبر 2024	ينانير 2025	تنظيم ورشات للانفتاح على ثقافة وحاجيات ومتطلبات المرتفقين بكل دائرة قضائية
فبراير 2025	مارس 2025	تبسيط المساطر وإعداد الشروط المرجعية لإنجاز البوابات الالكترونية
أبريل 2025	يونيو 2025	تنظيم ورشات عمل تشاركية تضم مختلف الشركاء من أجل تحديد وإعداد المحتويات التي سيتم نشرها مع الأخذ بعين الاعتبار مقترحات المرتفقين
يوليوز 2025	سنتبر 2025	تصميم وتطوير البوابات الالكترونية
أكتوبر 2025	نونبر 2025	برمجة لقاءات لعرض البوابات الالكترونية على مختلف الشركاء من أجل تقديم الملاحظات وإبداء الرأي
دجنبر 2025	دجنبر 2025	اختبار البوابات الالكترونية وإنشاء حسابات المستعملين
ينانير 2026	فبراير 2026	إعداد دلائل لاستعمال البوابات باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية ضمانا للانفتاح على أكبر عدد من المرتفقين
مارس 2026	نونبر 2026	برمجة دورات تكوينية على استعمال البوابات لفائدة المستعملين
مارس 2026	نونبر 2026	تفعيل البوابات الالكترونية بالدوائر القضائية
مارس 2026	نونبر 2026	إطلاق حملات توعوية للتحسيس بلغات مختلفة بوجود هذه الآلية

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز شمولية ولوج المرتفقين إلى خدمات العدالة في كل ربوع المملكة من خلال الاستجابة لاحتياجاتهم ومتطلباتهم حسب خاصيات كل دائرة قضائية؛
- اعتماد مقارنة تشاركية في إعداد وتجويد المحتويات التي سيتم نشرها بالبوابات الالكترونية؛
- اعتماد مقارنة تشاركية يتم من خلالها إشراك المرتفقين في تحديد الاحتياجات وتصميم الخدمات؛
- تقديم خدمات ملائمة ومطابقة لاحتياجات المرتفقين؛
- خلق قنوات تواصل رسمية فعالة تكتسي طابع الشفافية والمصدقية؛
- تكريس مبادئ الجهوية واللامركزية في تدبير الخدمات العمومية؛
- بناء جسر تواصل متين ومستمر بين الوزارة ومختلف مرتفقها.

مؤشرات التتبع:

- عدد ورشات العمل التشاركية التي نظمت من أجل إعداد المحتويات؛
- عدد الخدمات التي عرفت إشراك المرتفقين في تصميمها؛
- نسبة تفعيل البوابات على مستوى الدوائر القضائية؛
- عدد المتصفحين لكل بوابة إلكترونية؛
- نسبة تفاعل المتصفحين (عدد المقترحات، الملاحظات...)
- المدة المتوسطة للتصفح حسب كل بوابة؛
- عدد ورشات مواكبة التغيير التي استفاد منها ممثلو الدوائر القضائية؛
- عدد الحملات التحسيسية التي أطلقتها الوزارة من أجل التعريف بهذه البوابات.

مؤشرات الأثر:

- نسبة رضا المرتفقين حول الخدمات المقدمة.

الإشكالية المطروحة:

بعد تبني إطار قانوني مستقل للحصول على المعلومات، عملت وزارة العدل على وضع مجموعة من التدابير العملية قصد تفعيل جميع مقتضيات القانون سواء على المستوى المركزي أو اللامركزي أو على مستوى تدبير المعلومات ذات الطبيعة الإدارية المتوفرة بفضاءات المحاكم باعتبارها مرافق عمومية خاضعة (في شقها الإداري) للسلطة الحكومية المكلفة بالعدل.

ولأجل ذلك وبعد دخول القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات حيز التنفيذ، قامت وزارة العدل بجملة من الإجراءات التي تعد اللبنة الأولى نحو التنزيل السليم لمقتضيات القانون وقد تنوعت هذه الإجراءات بين تلك التي تهم الإدارة المركزية والمصالح اللامركزة وتلك التي تهم تنزيل القانون داخل فضاءات المحاكم.

غير أن الملاحظ أن وصول المعلومة القانونية والمعلومة المتوفرة لدى المحاكم لا زال مقتصرًا على فئة محدودة بينما ظلت فئة أخرى بعيدة عن الاستفادة من كل ما يوفره هذا القانون للمواطنين.

وتعتبر فئة النساء عموماً والمرأة القروية خصوصاً من الفئات التي لم تستطع ملامسة مزايا الولوج للمعلومة القانونية وذلك نظراً لعدم وجود أية طلبات مقدمة إلى المحاكم في هذا الإطار.

الحل المقترح:

- يهدف هذا الالتزام إلى تمكين المرأة عموماً وخاصة المرأة القروية من الولوج إلى المعلومة القانونية والقضائية، وذلك عبر مجموعة من التدابير:
- القيام ببنودات وأنشطة جهوية تهدف إلى تعريف المرأة بحقوقها في الولوج إلى العدالة والاستفادة من الخدمة القضائية خاصة الحق في حصولها على المعلومات؛
 - تنظيم حملات على صعيد المحاكم قصد التنزيل الأمثل للقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات؛
 - تنظيم عمليات تشاور عمومي مع جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال تمكين المرأة من حقها في الوصول إلى المعلومة القانونية؛
 - تكثيف الشراكات مع القطاع الخاص جمعيات المجتمع المدني في مجال تمكين المرأة من حقها في الوصول إلى المعلومة القانونية؛
 - إنجاز دليل للحق في الحصول على المعلومات موجه إلى المواطنين وخاصة النساء والفئات الهشة وترجمته للغة الأمازيغية لضمان ولوج أكبر شريحة ممكنة إلى الوصول إلى المعلومة القانونية.

الأنشطة المبرمجة:

تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الأنشطة
مارس 2024	يونيو 2024	التشاور مع جميع المتدخلين في منظومة العدالة قصد إبداء رأيهم في الموضوع
يونيو 2024	أكتوبر 2024	تنظيم عمليات تشاور عمومي مع جمعيات المجتمع المدني الفاعلة في مجال تمكين المرأة من حقها في الوصول إلى المعلومة القانونية
أكتوبر 2024	دجنبر 2024	القيام ببنودات وأنشطة جهوية تهدف إلى تعريف المرأة بحقوقها في الولوج إلى العدالة والاستفادة من الخدمة القضائية خاصة الحق في حصولها على المعلومات
يناير 2025	يونيو 2025	تنظيم حملات على صعيد المحاكم قصد التنزيل الأمثل للقانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات
يونيو 2025	دجنبر 2025	إنجاز دليل للحق في الحصول على المعلومات موجه إلى المواطنين وخاصة النساء والفئات الهشة وترجمته للغة الأمازيغية لضمان ولوج أكبر شريحة ممكنة إلى الوصول إلى المعلومة القانونية

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز ولوج المرأة إلى العدالة

- تعزيز الفعالية والنجاعة داخل المرفق القضائي
- انفتاح أكثر لمرفق العدالة على محيطه الاجتماعي عبر تلقي الطلبات والجواب عليها داخل الأجل القانونية.

مؤشرات التتبع:

- عدد عمليات التشاور المنجزة مع الفاعلين في قطاع العدالة؛
- عدد عمليات التشاور العمومي المنجزة من القطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- عدد الحملات الجهوية التي تم القيام بها؛
- إنجاز الدليل.

مؤشرات الأثر:

- عدد النساء المستفيدات من التأطير
- عدد الطلبات التي تم التوصل بها بالمحاكم حسب النوع الاجتماعي
- عدد الشكايات المتوصل بها نتيجة عدم التزام المكلفين داخل المحاكم بالجواب عن الطلبات

برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة

12

وزارة الداخلية - المديرية العامة للجماعات الترابية

الإشكالية المطروحة:

شكل تبني دستور المملكة المغربية سنة 2011 تحولا هاما بوضع الديمقراطية التشاركية والحكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في قلب الأولويات، حيث تمت ترجمة هذه المبادئ عبر مجموعة من الإصلاحات من بينها إصدار:

- القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية سنة 2015،
- القانون 13-31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة سنة 2018،
- القانون 19-54 بمثابة ميثاق للمرافق العمومية سنة 2021،

كما حث النموذج التنموي الجديد سنة 2021 كنتيجة لمسار تشاوري بين كل القوى الحية للمملكة على اعتماد مبادئ الحكومة المنفتحة. ويعتبر التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة وطبقا لأحكام الفصل 135 من الدستور فإن الجماعات الترابية هي:

- الجهات: 12
- العمالات والأقاليم: 75
- الجماعات: 1503

وقد خصصت المديرية العامة للجماعات الترابية بوزارة الداخلية، في إطار اختصاصاتها المتعلقة بمواكبة الجماعات الترابية، محورا استراتيجيا لتشجيع وتعزيز مبادئ الانفتاح على المستوى الترابي. وفي هذا الصدد، تم إطلاق برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة، في شتنبر 2022، بمشاركة بين المديرية العامة للجماعات الترابية وجمعية جهات المغرب وجمعية أمباكت للتنمية من أجل مأسسة وترسيخ مبادئ الانفتاح على مستوى الجماعات الترابية المغربية. ويتم ذلك بتعبئة الذكاء الجماعي للفاعلين الترابيين عبر فضاءات التبادل والحوار للصياغة المشتركة لبرامج الانفتاح، تنفيذها، تتبعها وتقييمها بصفة تشاركية من أجل تنمية ترابية منفتحة ودائمة.

وفي إطار هذا البرنامج، تم خلق الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة في شهر أكتوبر 2023 التي تضم 63 جماعة ترابية (12 جهة، 4 أقاليم 47 جماعة). وقد تم إنشاء وإدراج فضاء رقمي خاص بالشبكة على البوابة الوطنية للجماعات الترابية:

<https://ctouvertes.collectivites-territoriales.gov.ma/index.php?lang=fr>

تشكل هذه المنصة فضاء للإخبار وإشراك المواطنين والمجتمع المدني في الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الجماعات الترابية، تتبعها وتقييمها، بالإضافة على تبادل وتقاسم الممارسات الفضلى بين أعضاء الشبكة كما توفر هذه المنصة فضاء خاصا لكل جماعة ترابية. من بين 63 جماعة ترابية المنخرطة في الشبكة، 52 منها تمكنت من إعداد برامج انفتاحها و45 منها صادقت عليها وهي تضم 390 مشروع. وقد حاز المغرب بواسطة برنامج PACTO على جائزة الشراكة خلال القمة العالمية لشراكة الحكومة المنفتحة بإستونيا سنة 2023.

ومع ذلك تبقى مواجهة مجموعة من التحديات مطروحة على صعيد الجماعات الترابية منها:

- التفاوت في مأسسة وإعمال مبادئ الانفتاح على المستوى الترابي
- الجمع بين الجماعات الترابية والفاعلين الجمعيين لإحراز تنمية محلية ناجحة تأخذ بعين الاعتبار أولويات الساكنة وإشراكها في البحث عن الحلول المناسبة لحاجياتها
- تعميم مأسسة وتكريس مبادئ الانفتاح بالنظر لعدد الجماعات الترابية المغربية

الحل المقترح:

سيتم في إطار هذا الالتزام تشجيع ومأسسة مبادئ الانفتاح على المستوى الترابي عبر فضاءات التبادل والحوار بين الجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني من خلال البناء المشترك والتتبع المشترك والتقييم المشترك لبرامج الانفتاح وتوسيع الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة للتعلم بالنضير وتبادل التجارب والممارسات الفضلى للحوار.

الأنشطة المبرمجة:

التاريخ النهائية	تاريخ البداية	الأنشطة
يناير 2024		توسيع الشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة عبر انضمام 63 جماعة ترابية جديدة (3 مجالس عمالات وأقاليم و60 جماعة)
فبراير 2024		تنظيم لقاء تواصلية جهوي حول برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة
فبراير 2024		تنظيم ورشات تكوينية لفائدة الجماعات الترابية والهيئات الاستشارية حول منهجية الإعداد المشترك لبرامج الانفتاح
ماي 2024	مارس 2024	الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الفوج الثاني المرحلة الأولى: جمع الأفكار والمقترحات حضوريا وعبر المنصة الرقمية
يونيو 2024	ماي 2024	الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الفوج الثاني المرحلة الثانية: التشاور حول مسودة برنامج الانفتاح حضوريا وعبر المنصة الرقمية
سبتمبر 2024		تنظيم حصة لتكوين المكونين لفائدة 20 نقطة ارتكاز البرنامج حول تنشيط ورشات متعددة الفاعلين بهدف مواكبة ودعم الجماعات الترابية التي ستلتحق بالبرنامج في تدبير مسلسل انفتاحها
أكتوبر 2024	سبتمبر 2024	مصادقة الجماعات الترابية على برامج الانفتاح
دجنبر 2024		إنجاز تقييم ذاتي لبرنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة وبرامج الانفتاح
دجنبر 2024		إطلاق دعوة لالتحاق جماعات ترابية جديدة بالبرنامج
يناير 2025		بداية إنجاز برامج الانفتاح أعضاء الفوج الثاني من البرنامج
يناير 2025		التحاق الجماعات الترابية الجدد بالبرنامج: الفوج الثالث
فبراير 2025		تقرير حول إعداد برامج انفتاح الجماعات الترابية الملتحقة بالفوج الثاني من البرنامج

إعداد تقرير حول تنفيذ برامج انفتاح الجماعات الترابية الملتحقة بالفوج الأول من البرنامج	فبراير 2025	
لقاء تواصل جهوي حول برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة	فبراير 2025	
ورشات تكوينية لفائدة الجماعات الترابية والهيئات الاستشارية	فبراير 2025	
حول منهجية الإعداد المشترك لبرامج الانفتاح	مارس 2025	ماي 2025
:الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الفوج الثالث المرحلة الأولى	ماي 2025	يونيو 2025
جمع الأفكار والمقترحات حضوريا وعبر المنصة الرقمية	سنتبر وأكتوبر 2025	
الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الفوج الثالث المرحلة الثانية	دجنبر 2025	
التشاور حول مسودة برنامج الانفتاح حضوريا وعبر المنصة الرقمية	دجنبر 2025	
بداية إنجاز برامج الانفتاح أعضاء الفوج الثالث من البرنامج	يناير 2026	
التحاق الجماعات الترابية الجدد بالبرنامج الفوج الرابع	يناير 2026	
تقرير حول إعداد برامج انفتاح الجماعات الترابية الملتحقة بالفوج الثالث من البرنامج	يناير 2026	
إعداد تقرير حول تنفيذ برامج انفتاح الجماعات الترابية الملتحقة بالفوج الثاني من البرنامج	فبراير 2026	
إعداد تقرير حول تنفيذ السنة الثانية من برامج انفتاح الجماعات الترابية الملتحقة بالفوج الأول من البرنامج	فبراير 2026	
إعداد الدورة الثانية من برامج انفتاح الجماعات الترابية الملتحقة بالفوج الأول من البرنامج	فبراير 2026	
لقاء تواصل جهوي حول برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة	فبراير 2026	
ورشات تكوينية لفائدة الجماعات الترابية والهيئات الاستشارية	فبراير 2026	
حول منهجية الإعداد المشترك لبرامج الانفتاح	مارس 2026	ماي 2026
:الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الفوج الرابع المرحلة الأولى	ماي 2026	يونيو 2026
جمع الأفكار والمقترحات حضوريا وعبر المنصة الرقمية	سنتبر وأكتوبر 2026	
:الإعداد المشترك لبرامج انفتاح الفوج الرابع المرحلة الثانية	دجنبر 2026	

النتيجة المنتظرة:

- تعزيز الثقة بين المواطنين والمواطنين والجماعات الترابية؛
- إشراك المواطن في تحديد الحاجيات وإيجاد الحلول المناسبة لها؛
- تحسين جودة الخدمات العمومية ومشاريع وبرامج التنمية الترابية.

مؤشرات التتبع:

- عدد الجماعات الترابية الجديدة التي انضمت للشبكة المغربية للجماعات الترابية المنفتحة
- عدد الجماعات الترابية التي تمت مواكبتها
- عدد برامج الانفتاح التي تم اعدادها
- عدد الجماعات الترابية التي اعتمدت برامج انفتاحها

مؤشرات الأثر:

- مأسسة الانفتاح على صعيد الجماعات الترابية
- مساهمة برنامج دعم الجماعات الترابية المنفتحة في الانفتاح على الصعيد الوطني